

## الإحصاء: 66.2% من إجمالي المشتغلين بأجر يعملون بشكل دائم خلال عام 2019

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، اليوم الخميس، بياناً صحفياً، بأهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بأوضاع وظروف العمل والعمال من واقع نتائج بحث القوى العاملة لعام 2019.

قال الجهاز، إن نسبة المشتغلين بشكل دائم بلغت 66,2 % خلال عام 2019، من إجمالي المشتغلين ( 15 سنة فأكثر)، في مقابل 70,8 % خلال عام 2018، وبلغت نسبة المشتغلين بشكل دائم بين الذكور 67,1%، بينما بلغت 89,3% للإناث خلال عام 2019.

كشف الجهاز، أن نسبة المشتغلين المشتركين في التأمينات الاجتماعية بلغت 45,2 % خلال عام 2019، من إجمالي المشتغلين ( 15 سنة فأكثر) في مقابل 48,1 % خلال عام 2018، وبلغت نسبة المشتغلين المشتركين في التأمينات الاجتماعية بين الذكور 40,8%، بينما بلغت 71,2% للإناث خلال عام 2019، بلغت نسبة المشتغلين المشتركين في التأمينات الاجتماعية في القطاع الحكومي 97,0%، بينما بلغت 34,5% في القطاع الخاص داخل المنشآت خلال عام 2019.

وبلغت نسبة المشتغلين المشتركين في التأمين الصحي 39,3% خلال عام 2019، من إجمالي المشتغلين ( 15 سنة فأكثر) مقابل 42,1 % خلال عام 2018.

بينما بلغت نسبة المشتغلين المشتركين في التأمين الصحي بين الذكور 34,4%، وبلغت 68,5% للإناث خلال عام 2019، وسجلت نسبة المشتغلين المشتركين في التأمين الصحي في القطاع الحكومي 96,6%، بينما بلغت 25,7% في القطاع الخاص داخل المنشآت خلال عام 2019.

فيما بلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للعاملين بأجر (46,3 ساعة)، وبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين الذكور (47,0 ساعة) مقارنة بـ (42,3 ساعة) للإناث، بلغ أعلى متوسط لعدد ساعات العمل الأسبوعية بين العاملين في أنشطة خدمات الغذاء والإقامة (52,7 ساعة)، ثم العاملين في تجارة الجملة والتجزئة بمتوسط (51,6 ساعة).

وبليها أنشطة العقارات والتأجير بمتوسط ( 50,2 ساعة )، وبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية بين العاملين في القطاع الخاص بمتوسط (48,2 ساعة)، ثم العاملين بالقطاع العام والأعمال العام بمتوسط (45,0 ساعة).

وتم تدريب عدد (101806) متدربين على مهن مطلوبة في سوق العمل في (756) مركز تدريب في (27) محافظة.

وبناء على تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية ، فإنه من المتوقع أن يشهد العالم تقليصاً في الوظائف لنحو 200 مليون من الموظفين بشكل دائم في الأشهر الثلاثة المقبلة، خاصة بعد إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول، وما تلى تلك الإجراءات من تخفيض في القوى العاملة .

أضاف التقرير، أنه بالرغم من أن جميع المناطق في العالم تعاني من الأزمة التي تسبب فيها الفيروس، شهدت الدول العربية وأوروبا، أسوأ تأثير في مجال التوظيف، وأكبر الخسائر تتركز في دول آسيا والمحيط الهادئ وهي أكثر المناطق المأهولة بالسكان في العالم.